الأنباء
السبت 2 فبراير 2013

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

عمان تطرح شهادات إيداع بقيمة 153 مليون ريال عماني

كونا: أعلن البنك المركزي العماني أمس عن طرح شهادات إيداع بقيمة 153 مليون ريال عماني.
وذكر البنك أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0,11٪ فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0,12٪.
وأوضح أن مدة تلك الشهادات تصل الى 28 يوما، حيث سيتم استحقاقها في الـ 27 من شهر فبراير، مضيفا أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الثلاثين من شهر يناير الماضي وحتى الخامس من شهر فبراير الحالي هو 1٪. وتعد شهادات الايداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي الى امتصاص فائض السيولة النقدية.

تداول 136 عقاراً خاصاً بقيمة 36,9 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير الماضي عن أن هناك انخفاضا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 6 إلى 10 يناير الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 136 عقارا بمبلغ قدره 36,9 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 21 عقارا بقيمة 19,3 مليون دينار، وبلغ عدد عقار المخازن عقارا واحدا بقيمة 1,2 مليون دينار هذا ولم يشهد عقار الشريط الساحلي او الحرفي او التجاري أي تحرك خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	مخازن	صناعي
العاصمة (1)	0	0	0	0	0
حولي (2)	3	0	0	0	0
الفروانية (3)	1	2	0	0	0
مبارك الكبير (4)	1	0	0	0	0
الأحمدي (5)	3	0	0	0	0
الجهراء (6)	0	0	0	0	0
المجموع	8	2	0	0	0

العقود المسجلة

المحافظة	خاص	استثماري	تجاري	الحرفي	الشريط الساحلي	مخازن
العاصمة (1)	10	1	0	0	0	0
حولي (2)	16	3	0	0	0	0
الفروانية (3)	12	5	0	0	0	1
مبارك الكبير (4)	16	1	0	0	0	0
الأحمدي (5)	72	11	0	0	0	0
الجهراء (6)	10	0	0	0	0	0
المجموع	136	21	0	0	0	1

8 صفقات قيمتها 14 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير الماضي عن 8 صفقات مليونية بقيمة 14,2 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.
وكانت هذه الصفقات عبارة عن 6 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقة واحدة تمت في العقار الخاص وأيضا صفقة واحدة تمت في عقار المخازن.
أما الصفقات الـ 6 التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن بناية مساحتها 1000 متر بقيمة 1,4 مليون دينار كائنة في منطقة حولي وبناية مساحتها 878 مترا بقيمة 1,05 مليون دينار كائنة في منطقة جليب الشيوخ.

158 عقاراً إجمالي العقود العقارية بانخفاض 19 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير الماضي بلغ 158عقارا مقارنة بالاسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 177 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 19 عقارا، فيما انخفضت أيضا حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 8 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق.
وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 9 عقارات، وانخفض المؤشر لعقارات التجاري بواقع 3 عقارات بينما ارتفع المؤشر بواقع عقار واحد لعقارات المخازن واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات الحرفي والشريط الساحلي خلال هذه الفترة.

الوكالات العقارية

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 8 عقارات بمبلغ قدره 2 مليون دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارين بقيمة 970 ألف دينار ولم يشهد عقار المخازن والصناعي والتجاري أي تحرك خلال هذه الفترة.
اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 10 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 12عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين.
ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع عقارين وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات التجارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات المخازن خلال هذا الاسبوع.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 13 إلى 17 يناير الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 83 عقارا تدوول منها 72 عقارا في العقار الخاص و11 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 19 عقارا تم تداول 16 عقارا منها في العقار الخاص و3 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

الفروانية ثالثاً

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 18 عقارا تدوول منها 12 عقارا في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار المخازن وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري خلال هذا الأسبوع.

مبارك الكبير رابعاً

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 17 عقارا تدوول منها 16 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

العاصمة خامساً

وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من خلال تداول 11 عقارا تدوول منها 10 عقارات في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الاستثماري وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الجهراء سادساً

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة الجهراء من خلال تداول 10عقارات تركزت كلها في العقار الخاص وعن الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

«كميفك»: أداء ايجابي لمعظم الأسواق العالمية والعربية خلال الأسبوع الماضي

قال التقرير الاسبوعي لشركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» ان بث البنك المركزي الأوروبي الاعلان عن نية مجموعة من البنوك تسديد جزء من قروضها المستحقة قبل الوقت المحدد التفاؤل في نفوس المستثمرين مما قد يساهم في انتعاش القطاع المالي الاوروبي واستعادة عافيته.
إلى ذلك، فقد شهدت معظم الأسواق العالمية والعربية أداء إيجابيا خلال الأسبوع عاكسة الآمال السائدة بتحسن الوضع الاقتصادي العالمي.
وعلى صعيد أداء أسواق الأسهم الخليجية، سجلت جميعها مكاسب خلال الأسبوع باستثناء سوق مسقط للأوراق المالية، إذ تصدر الأسواق المرتفعة سوق دبي المالي يليه سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصتي البحرين وقطر ثم سوق الكويت للأوراق المالية. أما السوق المالية السعودية فكانت أقل المرتفعين.
هذا، وسجل نشاط التداول تباينا خلال الأسبوع، حيث بلغ المتوسط اليومي لقيمة التداولات في أسواق الخليج مجتمعة 2,02 مليار د.أ. بنمو نسبته 12,33٪، بينما تراجع المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة بنسبة 0,93٪ ليصل إلى نحو 1,10 مليار سهم يوميا.
وأشار التقرير الى انه ومع انتظار تصريحات حكومية جديدة تدعم السوق ووسط تردد أنباء عن توزيعات جيدة ستعلنها مجموعة من الشركات، شهدت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية تذبذبا ضمن نطاق محدود خلال تداولات الأسبوع إذ استطاع المؤشر السعري أن يحافظ على مكاسبه مضيفا نقاطا جديدة إلى رصيده بلغت نسبتها 0,68٪ ليغلق عند مستوى 6,245,11 نقطة.
أما المؤشر الوزني فقد انخفض بنسبة 0,11٪ فيما نما مؤشر كويت 15 بنسبة 0,06٪.
وقد اكتست معظم قطاعات السوق باللون الأخضر حيث كان في مقدمة الرابحين قطاع الخدمات الاستهلاكية بعد أن نما مؤشره بنسبة 3,89٪ يليه قطاع التكنولوجيا وقطاع النفط والغاز بنسبة ارتفاع بلغت 3,36٪ و2,51٪ على التوالي.
أما قطاعا البنوك والعقار فقد تمركزا في المنطقة الحمراء بعد تسجيل خسائر نسبتها 1,16٪ و0,80٪ على التوالي.
هذا، وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 417,22 مليون سهم مسجلا تراجع نسبته 0,99٪، كما تقلص المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 11,47٪ ليصل إلى 109,89 ملايين د.أ. وقال ان مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية واصل مكاسبه للأسبوع الثاني على التوالي مسجلا نموا بلغت نسبته 3,39٪ ليغلق عند مستوى 2,877,36 نقطة. وقد أنهى المؤشر شهر يناير على ارتفاع بنسبة 9,37٪.
وجاء هذا الأداء الإيجابي خلال الأسبوع مدعوما بارتفاع معظم قطاعات السوق في مقدمتها قطاعي البنوك والاستثمار والخدمات المالية اللذين سجلا ارتفاعا بلغت نسبته 5,09٪ و4,84٪ على التوالي.
وقد استفاد السوق من اعلان الشركات عن الأرباح والتوزيعات التي بعثت روح التفاؤل والثقة في نفوس المستثمرين.
هذا، وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 127,14 مليون سهم بانخفاض نسبته 34,69٪، فيما تراجع المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 26,00٪ ليصل إلى 53,70 مليون د.أ.
وجاء هذا الأداء مدعوما بالتحركات الايجابية للعديد من الأسهم القيادية خاصة في قطاعي البنوك والعقارات بعد ان ارتفعا بنسبة 7,11٪ و6,78٪ على التوالي. وقد أتى نمو قطاع العقارات بدعم من الارتفاع الملحوظ الذي شهده سهم شركة اعمار العقارية.
أما القطاعات المتراجعة فقد انحصرت بقطاعي الخدمات والتأمين بانخفاض نسبته 2,40٪ و0,07٪ على التوالي.
هذا، وبلغ المتوسط اليومي لكمية الأسهم المتداولة 299,68 مليون سهم بارتفاع نسبته 5,18٪، كما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 21,93٪ ليصل إلى 119,47 مليون د.أ.
أما بالنسبة لأداء باقي أسواق الأسهم في الخليج، فقد أنهى المؤشر العام للسوق المالية السعودية تداولات الأسبوع مسجلا مكاسب نسبتها 0,65٪ مستقرا عند مستوى 7,043,55 نقطة. هذا، وسجل فيه المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة ارتفاعا نسبته 25,28٪، فيما نما المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة 16,64٪.

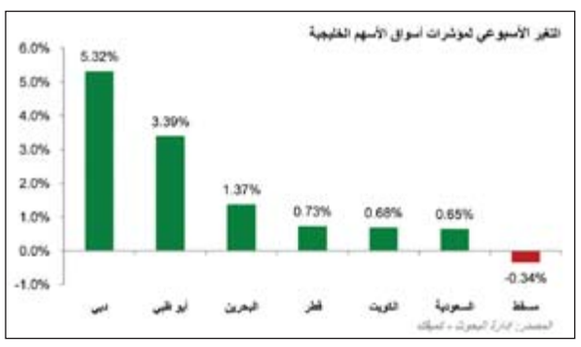

«بيتك»: توقعات بتباطؤ نمو القطاع غير النفطي لدول الخليج إلى 5,5٪ في 2013

ذكر تقرير شركة «بيتك» للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) «ان معدل النمو الإنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بشكل مطرد بعد أن بلغ أدنى مستوياته في عام 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وبلغ النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي 7,5٪ في عام 2011 محرزا بذلك أعلى مستوياته منذ عام 2003» الأرقام النهائية لعام 2012 لم تصدر بشكل كامل بعد، «يأتي ذلك نتيجة لارتفاع معدل الإنتاج النفطي بنسبة تزيد على 10٪، بالإضافة إلى النمو الذي شهده القطاع غير الهيدروكربوني في جميع الدول. ومن المتوقع أن تواصل دول مجلس التعاون الخليجي نموها في العام 2012 وإن كان بمعدل أبطأ من 6,5٪ مستفيدة من النمو المستمر في قطاع المحروقات ومن إعادة توجيه الطلب المتزايد على التجارة الخارجية من الدول المتقدمة في الغرب نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو.
وقال التقرير ان السياسات المالية وفرت تحفيزات كبيرة، حيث زاد إجمالي الإنفاق في عام 2011 بنحو 20٪ ليبلغ بذلك ضعف وتيرة الإنفاق على مدار العامين الماضيين، ويأتي ذلك نتيجة لاستجابة الحكومات للضغوط الاجتماعية وكذلك استفادتها من ارتفاع عائدات النفط. وتتركز معدلات الإنفاق على النفقات الجارية بما في ذلك فواتير الأجور لجميع الدول، وقد ارتفعت النفقات الرأسمالية بشكل كبير في المملكة العربية السعودية.
وأشار إلى أن التوقعات تشير إلى أن النمو سيستمر في القطاع غير النفطي قويا ولكن مع انخفاض بسيط عما كان عليه في العام 2011، كما يتوقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في القطاع غير النفطي من 7٪ في عام 2011 إلى أقل من 6٪ في عام 2012 و5,5٪ في عام 2013 والذي يعكس انخفاض النمو في الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى ضعف الظروف الخارجية، والتي يخفف آثارها جزئيا بقاء الظروف النقدية التيسيرية والزخم الإيجابي في نشاط القطاع الخاص.

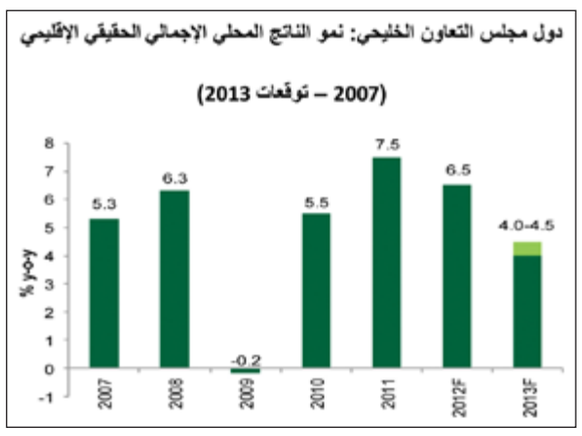

توقعات بزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بنسبة بين 4 و4,5٪ على أساس سنوي في 2013

معدل النمو الإنتاجي لدول مجلس التعاون الخليجي ارتفع بشكل مطرد

ومن المتوقع زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتراوح بين 4 و4,5٪ على أساس سنوي في 2013، (وتحتمل توقعاتنا زيادة طفيفة على توقعات صندوق النقد الدولي الذي توقع النمو بنسبة 3,7٪) نتيجة انخفاض نمو الطلب العالمي، تاركة ارتفاع إيرادات الوقود لتحفيز الطلب المحلي. وتبقى هذه الدول معرضة للضعف العالمي للاقتصاد والقيود التمويلية عبر العائدات النفطية، ويبقى على الاستثمارات المحلية التدخل لموازنة الاستثمارات العالمية الأضعف، مما يزيد من الاعتماد على ارتفاع أسعار النفط لنمو غير مباشر.
وتخيم بعض الشكوك على توقعات النمو، والتي تتضمن ارتفاع التوتر الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى تعطل إمدادات النفط أو تباطؤ الطلب العالمي عليه، وتفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو مع انخفاض توقعات النمو الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى التقدم في إنتاج الطاقة من الصخر الزيتي ومصادر غير تقليدية أخرى والذي قد يؤدي بدوره الى خفض أسعار المحروقات على المدى الطويل.
وعلى الرغم من أن الطلب على النفط الخام سيكون أكثر صمودا من غيره من السلع، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تكون بمنأى عن تباطؤ النمو في الصين وكذلك المستوردون الرئيسيون الآخرون، مما قد يزيد من إغراق الأسواق المحلية بالسلع والخدمات. وتبقى لدى الحكومات مساحة كافية للتحفيز خلال عام 2013، ودعم الطلب المحلي، إلا أن مسار الإنفاق العام لا يمكن استمراره على المدى الطويل ومن الممكن ان يتكرر العجز مرة أخرى في 2014.
وتختلف قصة السيولة من دولة لأخرى إذ ترتكز على قدرة الحكومات على التحفيز واعتمادها على التمويل العالمي. المملكة العربية السعودية وقطر وكذلك الإمارات العربية المتحدة مثلا تستمر في التفوق بهذا المجال بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالرغم ان النمو الاقتصادي الهائل لدولة قطر قد بدأ يخف، تبقى تلك الحكومات على أهبة الاستعداد للإنفاق لدعم النمو المحلي بشكل مباشر أو من خلال النظام المصرفي، ومن غير المستغرب أيضا تخصيص المزيد من الموارد لمنطقة الشرق الأوسط الكبير كاستثمار في الاستقرار السياسي والعوائد الاقتصادية.

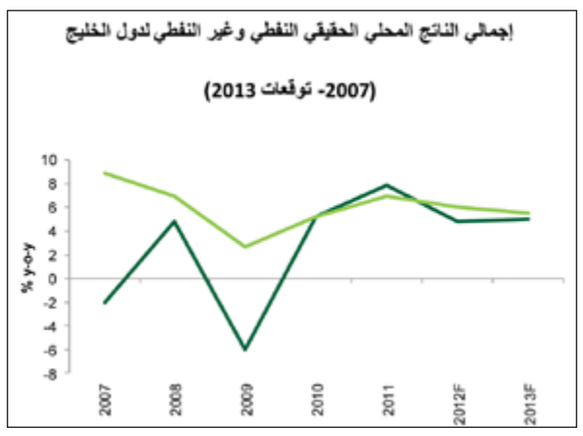

وتستفيد هذه الدول في ظل النمو القوي والسيولة من انخفاض تكاليف إصدارات سندات التمويل على أساس سنوي، على الرغم من بقاء أسواق الأسهم ضعيفة وهيمنة المستثمرين الأفراد عليها. تهيمن الحكومات والبنوك، وخاصة في قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على نحو أقل، على سوق السندات، وهو الاتجاه الذي يجب أن يستمر وفقا للهيكل السوقي والمسار الاقتصادي.
وقد نشطت ضغوط الأسعار في أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي مع بقاء إمكانية السيطرة عليها بشكل جيد، ويرجع الفضل في ذلك إلى تضييق الإعانات من قبل معظم الاقتصادات وتقوية الدولار الأميركي الذي تربط دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها به. ومن المتوقع أن تظل معدلات التضخم عند حدود مقبولة في دول مجلس التعاون الخليجي، متأثرة بتراجع التضخم في اقتصادات الشركاء التجاريين، والثبات النسبي للدولار الأميركي، وبقاء أسعار السلع الأساسية ثابتة نوعا ما، وستبقى أسواق العقارات تواجه ضغوطا في بعض الدول مثل قطر والإمارات والبحرين.
ويبقى النظام النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي دون تغيير إلى حد كبير مع نمو قوي في الودائع وثبات في الائتمان المصرفي. وعلى الرغم من أن ربط العملة بالدولار يوفر ركيزة، إلا ان هذه البلدان تستخدم طائفة مختلفة من الأدوات للتأثير في أوضاع السيولة، حيث ان ربط العملة بالدولار الأميركي يفرض قيودا على استقلالية السياسة النقدية، تعتمد إدارة الاقتصاد الكلي في الغالب على السياسة المالية، والتنظيم الحكيم وضوابط مختلفة لتحقيق التوازن المنشود بين كل من استقرار الأسعار والنمو.
كما أن تفاقم أزمة الديون في منطقة اليورو قد تكون له تداعيات مالية وتجارية على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال انخفاض النمو العالمي والطلب على الطاقة، والروابط المالية بالبنوك العالمية والأوروبية.
ويمكن أن يؤثر تباطؤ النمو العالمي عقب اشتداد أزمة الديون في منطقة اليورو سلبا على دول مجلس التعاون الخليجي بتقليص عائدات تصدير النفط، كما أن اعتماد المنطقة الكبير على عائدات تصدير النفط والغاز يجعلها شديدة التأثر بالانخفاض الحاد في أسعار النفط وحجم الطلب العالمي على الطاقة.
وتجاوزت حصة العائدات من تصدير النفط والغاز 80٪ من إجمالي الصادرات للمملكة العربية السعودية والكويت وقطر في عام 2011، بينما بلغت حصة العائدات في البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة 36٪، 41٪ وعلى التوالي، مما يعكس درجة أعلى من التنويع الاقتصادي إلى جانب الخدمات المالية الواسعة والسياحة، ولكن إيرادات الصادرات من النفط والغاز تبقى هي المصدر الرئيسي للدخل لجميع حكومات مجلس التعاون الخليجي، بنسبة تتجاوز 80٪ من مجموع المبالغ المحصلة.
ونظرا للدور المركزي للإنفاق العام في دول مجلس التعاون الخليجي وانخفاض درجة التنويع، فإن تباطؤ الطلب العالمي والذي نجم عنه انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة سيؤدي إلى إضعاف الموازين الخارجية والمالية، وقد يؤثر سلبا على الأوضاع المالية والاقتصادية، ولكن وجود مخزون كبير للأصول الخارجية العامة وانخفاض مستويات الدين الحكومي سيساعدان في تخفيف أثر ذلك على النشاط غير النفطي في معظم الدول الخليجية. ويبقى الدين الحكومي عموما صغيرا، وتكمن أعلى نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البحرين وقطر حيث تبلغ هذه النسب 36٪ و37٪ على التوالي. ولكن ارتفاع مستوى الديون في قطر يعتبر جزءا من إستراتيجية لوضع منحنى العائد السيادي لدعم تطوير سوق الديون.
وكذلك كان للهزة التي أصابت الاقتصاد الصيني تداعيات رئيسية على دول مجلس التعاون الخليجي لتأثيرها على أسعار النفط والطلب العالمي عليه. ترجم التباطؤ في الصين كرابع أكبر شريك للصادرات لدول مجلس التعاون الخليجي بالانخفاض في النمو الاقتصادي العام لمصدري النفط في هذه الدول، وتعتبر البلدان ذات الاعتماد الكبير على تصدير السلع من الصين هم الأكثر تأثرا للتباطؤ هناك، على خلاف الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وهذه النتيجة متوقعة إلى حد ما، كون الصين تعتبر محركا للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، وهذا قد يفسر أيضا أن تكون تداعيات الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي دون التوقعات نتيجة لربط هذه الاقتصادات على نحو متزايد بالاقتصاد الصيني سريع النمو.
ومحليا فإن الاعتماد الكبير على العائدات النفطية يخضع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لتقلبات أسعار النفط مما يشكل خطرا على اقتصاد هذه الدول إذ قد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار المالي. ولتفادي هذه المشكلة، على دول مجلس التعاون الخليجي أن تبدأ التركيز على القطاع غير النفطي لدعم النمو.
وهناك أيضا مخاوف على المدى المتوسط، ففي حين أن المراكز المالية العامة قد تحسنت، إلا أن العجوزات في الموازنة غير النفطية قد تفاقمت، كما أضر الإنفاق المتزايد بالتقدم المحرز في كل من الاقتصادات غير النفطية والقطاعات الخاصة، ونظرا للبيئة السياسية في المنطقة مع إمكانية انخفاض مستويات المعيشة على المدى القريب فقد فضلت الحكومات عدم المجازفة بإدخال الإصلاحات الاقتصادية، وبالتالي تمت زيادة الدعم الحكومي وتأخير الخصخصة وسياسات المنافسة وتحرير التجارة.